ليس من الحكمة في هذه المرحلة زيادة الضرائب على الاستهلاك.. صندوق النقد: لم نوص آل سعود بزيادة القيمة المضافة

التغيير

قال مسؤول بصندوق النقد الدولي، إن الصندوق لم يصدر توصية بقرار آل سعود زيادة ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها هذا الشهر، محذرا من زيادة ضرائب الاستهلاك في الشرق الأوسط وسط تباطؤ الاقتصاد.

ورفعت مملكة آل سعود ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها لتصبح 15%، إذ تسعى لدعم ماليتها المتضررة بشدة جراء انخفاض في أسعار النفط. ويقول الاقتصاديون إن الخطوة قد تؤدي إلى طفرة في التضخم وتكبح التعافي الاقتصادي.

وأوصى صندوق النقد العام الماضي بأن ترفع مملكة آل سعود ضريبة القيمة المضافة لمثليها، وهو ما لم تأخذ به المملكة في حينه.

لكن مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق، "جهاد أزعور"، قال الخميس، إن الصندوق لا يوصي بمثل تلك الزيادات في المنطقة حاليا، وسط حالة من الركود.

وقال "أزعور": "ليس من الحكمة في هذه المرحلة زيادة الضرائب على الاستهلاك، وبخاصة في الدول ذات مستوى الدخل المنخفض، لأن هذا سيخلق مزيدا من التردي ومزيدا من الضغط".

وأضاف: "مبدأنا العام هنا للدول المصدرة للنفط ولغيرها ممن يملكون القدرة والاحتياطيات، أن يعثروا على التوازن الملائم بين تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وضبط وضع المالية العامة".

وتابع: "لم نوص في حالة مملكة آل سعود على سبيل المثال بزيادة ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها في هذه المرحلة، وإن كنت أعتقد عموما أنه هدف من المهم تحقيقه".

وكانت الرياض أعلنت زيادة ضريبة القيمة المضافة وتعليق بدل غلاء المعيشة في مايو/أيار الماضي، مما أحدث صدمة في أوساط المواطنين والشركات الذين كانوا يتوقعون مزيدا من الدعم الحكومي.

وردا على سؤال عن الإصلاح الضريبي عموما في الشرق الأوسط، قال "أزعور" إن الأنظمة الضريبية بحاجة إلى التحديث وزيادة الكفاءة.

وقال: "بدلا من الاتجاه إلى الإجراء السهل المتمثل في زيادة ضريبة ما على الاستهلاك مثلا أو الإبقاء على منظومة إنفاق منعدمة الكفاءة، أعتقد أن الفرصة سانحة لتحقيق مزيد من العدالة.. وزيادة الشفافية في طريقة إنفاق المال العام".